وثيقة المرأة الليبية

2025

وثيقة المرأة الليبية – 2025

المقدمة

تبني هذه الوثيقة على الجهود التي بذلتها النساء الليبيات خلال السنوات الماضية وهي مكمّلة لهذه الجهود تعزيزاً لمشاركتهن ومساهمتهن في بناء السلام والعملية السياسية. وهي تستند إلى "وثيقة المرأة الليبية لبناء السلام وتعزيز دورها في السلم الاجتماعي" لعام 2015، والتوصيات المستخلصة من بيان النساء الليبيات المشاركات في ملتقى الحوار السياسي الليبي وإلى ما خلصت إليه المشاورات المتعددة التي يسّرتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة منذ عام 2020. وتجمع هذه الوثيقة تلك الأولويات والتوصيات المبينة في السابق من قبل النساء اللواتي التقين عبر الجلسات التشاورية التي يسرتها البعثة بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 2025 مع النساء الليبيات من مختلف المناطق والقطاعات ومن داخل ليبيا وخارجها.

تهدف هذه الوثيقة إلى إثراء جدول أعمال الحوار المهيكل الذي يتم برعاية البعثة الذي استُهل في ديسمبر 2025، والنقاشات التي تدور ضمنه والنتائج التي يخلص إليها، بالإضافة إلى خارطة الطريق السياسية وأي عملية سياسية تجرى مستقبلاً. وهي تهدف لتجسيد إطار عام واسع لأولويات النساء الليبيات وتوصياتهن المتعلقة بالحوكمة والاقتصاد والأمن والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان على نحو يتسق مع قرار مجلس الأمن الأممي 1325 وأجندة المرأة والسلام والأمن. وتطرح الوثيقة أساساً لتهيئة وسائل محددة للمناصرة وتبقى قابلة للمراجعة لتتسق مع تطورات السياق الليبي والعملية السياسية.

وقد اقتصر دور الأمم المتحدة في إعداد هذه الوثيقة على تيسير المشاورات المشار إليها أعلاه والدعم الفني في صياغة الوثيقة، وهي لا تعكس بالضرورة آراء الأمم المتحدة.

التوصيات

1. الحوكمة

أ. العملية الدستورية

- تشكيل لجنة بإطار زمني واضح لمعالجة المسائل الخلافية في مسودة الدستور التي أعدتها هيئة صياغة مشروع الدستور في 2017، على أن تضم اللجنة خبراء قانونيين وممثلين عن المرأة والمكونات الثقافية والأشخاص ذوي الإعاقة.
- تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في النقاشات المتعلقة بالمسار الدستوري بما يضمن شمولية الحوار واتساع دائرة التوافق الوطني.
- دسترة الحق في منح الجنسية لأبناء الليبيات المتزوجات من غير ليبين.
- تضمين إنشاء هيئة عليا للمرأة في الدستور، كهيئة دستورية مستقلة تحت إشراف السلطة التشريعية.

ب. مشاركة المرأة في الحوكمة

- الالتزام بالمواثيق الدولية المصادق عليها والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق المرأة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذ أحكامهم.
- اعتماد الآليات والتدابير اللازمة لتمكين المرأة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مع ضمان تمثيلها على نحو هادف في جميع المناصب السياسية والتنفيذية بنسبة لا تقل عن 35 بالمائة.

ج. تشكيل حكومة موحدة

- تشكيل حكومة جديدة وموحدة على أساس المبادئ التي يضعها الحوار المهيكل، مع ضمان تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 35 بالمائة وضمان تخصيص ما لا يقل عن منصب واحد للمرأة في موقع نائب الرئيس أو نائب رئيس الوزراء لضمان المشاركة الفعلية للمرأة في أعلى مستويات صنع القرار.
- وضع أجل زمني واضح ومحدد لعمل ومهام السلطة التنفيذية الجديدة.
- ضمان وجود وزارة المرأة في الحكومة الموحدة وتعزيز دورها وتخصيص حقيبة وزارية بميزانية ومهام واضحة.
- إعادة توحيد المؤسسات بما فيها المؤسسات السيادية وتعيين قيادات على أساس معايير الكفاءة والنزاهة بما يضمن تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن 35 بالمائة.

- تفعيل وحدات ومكاتب دعم وتمكين المرأة في جميع المؤسسات والجهات الحكومية وتخصيص الميزانية لها.

د. قوانين الانتخابات

- يجب أن تشمل قوانين الانتخابات حصة للنساء بنسبة لا تقل عن 35 بالمائة في كلا المجلسين (مجلس النواب والشيوخ).
- تعزيز نظام القائمة لضمان المشاركة الأفقية والعمودية للمرأة في هذه القوائم مع ضمان تمثيل المرأة من المكونات الثقافية وذوات الإعاقة.
- تضمين مادة واضحة في قوانين الانتخابات حول منع العنف السياسي الذي يمارس ضد المرأة ضمن الفصل المتعلق بالجرائم الانتخابية تُجرّم كافة أشكال التهديد أو الإقصاء أو التشهير الذي تتعرض له النساء أثناء مشاركتهن السياسية.
- ضمان زيادة عدد العناصر النسائية في إدارة مراكز الاقتراع والإدارات الانتخابية.
- ضمان حقوق الليبيات المتزوجات من غير الليبيين في التمتع بحقوق المواطنة كافة، بما في ذلك الحق في التصويت والترشح للانتخابات، ومعالجة مسألة أرقام القيد وأي عقبات إدارية وتسجيلها بشكل دائم في سجل الانتخابات لضمان عدم إقصائهن من المشاركة السياسية والانتخابية.

2. الأمن

أ. إصلاح المؤسسات الأمنية والعسكرية

- توحيد المؤسسة العسكرية تحت إشراف سلطة مدنية مع الالتزام بالحياد التام عن الشأن السياسي.
- تأمين وحماية الحدود من التهريب والخروقات الأمنية والجريمة المنظمة من خلال تطوير منظومات ضبط الحدود والتعاون الدولي والإقليمي.
- تعزيز قدرات مؤسسات إنفاذ القانون من خلال توفير التدريب الملائم للعناصر الأمنية، وتعزيز كفاءتها في التحقيق وجمع وتوثيق الأدلة وتطبيق العدالة، مع ضمان شفافية العاملين في هذه المؤسسات.

- تعزيز التعاون الفني الدولي لتعزيز جاهزية المؤسسات الأمنية لمنع التهديدات الأمنية ومكافحتها، بما في ذلك الإرهاب، وتحديث المعدات الأمنية.
- الالتزام بمرور الأفراد الأمنيين عبر التراتبية المعتمدة في المؤسسات العسكرية والأمنية، وفق الهياكل واللوائح الرسمية.

ب. مشاركة المرأة في القطاع الأمني

- وضع آلية واضحة لمشاركة المرأة في المؤسسات الأمنية واللجان الفرعية ذات العلاقة مع ضمان تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن 35 بالمائة.
- النهوض بالوعي حول أهمية المشاركة الفاعلة للمرأة في الشؤون الأمنية والعسكرية.
- إعداد قاعدة بيانات للعاملات في القطاعين الأمني والعسكري دعماً للتخطيط الاستراتيجي وبناء القدرات.
- وضع آلية تواصل دورية بين الأطراف الفاعلة في قطاع الأمن من النساء ومنظمات المجتمع المدني النسائية.

ج. مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام ووقف إطلاق النار ومنع نشوب النزاع

- مراجعة اتفاق وقف إطلاق النار 2020 وتحديثه بالتعاون مع خبراء قانونيين والمنظمات الحقوقية بما يضمن شمول النساء ضمن أحكامه وضمن آليات الرصد والتنفيذ.
- إشراك النساء العاملات في قطاع الأمن في جميع مراحل عملية وقف إطلاق النار وتدريبهن ليعملن بصفة مراقبات محليات وإشراكهن في اللجان الفرعية ودعم إنشاء شبكات محلية نسائية للإنذار المبكر.
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني النسائية في التوعية بشأن اتفاق وقف إطلاق النار لبناء الجسور بين المجتمعات والحد من العنف المجتمعي.
- إشراك النساء بصفة مفاوضات ووسيطات وصانعات سياسات في جميع مراحل التفاوض والتشاور وفي صياغة الاتفاقات والسياسات بما يضمن إدراج أولويات النساء ورؤاهن في العمليات المستقبلية لتسوية السلام.

- الإسهام في بناء الثقة بين المجتمعات في مناطق النزاع عبر الحوار والتعاون المجتمعي بمشاركة صانعات السلام المحليات والقيادات الدينية والمجتمعية ومنظمات المجتمع المدني.
- دعم منظمات المجتمع المدني النسائية في التوعية وإتاحة الفرص التدريبية للنساء المتضررات من النزاع وتزويدهن بمهارات التفاوض والوساطة.
- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأهالي المتضررين من النزاع لا سيما النساء والفتيات وتعزيز استقرارهن وصمودهن ومشاركتهن في جهود السلام.

د. نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها

- إعداد خطة وطنية شاملة تضم آليات للتنفيذ محددة بآجال زمنية لنزع السلاح وجمع الأسلحة وإعادة إدماج عناصر المجموعات المسلحة.
- التعاون مع منظمات المجتمع المدني والإعلام لإطلاق حملة توعية وطنية حول دور الشبكات المحلية للنساء في منع العنف المجتمعي والتصدي له.

هـ. دور المجتمع الدولي في دعم الاستقرار في ليبيا

- فرض العقوبات المناسبة ضد الأفراد والكيانات والدول التي تنتهك قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحظر السلاح.
- الإقرار بالآثار التي يخلفها انتشار السلاح على أمن النساء والفتيات، الأمر الذي يحد من فرصهن في المشاركة في الحياة العامة، ومعالجة هذه الآثار.

و. دور ذوي الإعاقة في الأمن وبناء السلام

- تمكين ذوي الإعاقة من المشاركة في اللجان المحلية الأمنية والمجتمعية المناط بها دور حماية المدنيين وبناء الثقة بين الأطراف الأمنية الفاعلة والمجتمعات.
- تضمين احتياجات ذوي الإعاقة لضمان حصولهم على الخدمات وبرامج إعادة التأهيل والدعم النفسي والاجتماعي.

- تعزيز قدرات ذوي الإعاقة في مجال الوساطة وبناء السلام المجتمعي من خلال الدورات التدريبية وبناء القدرات في مجال إدارة النزاعات والوساطة المحلية.
- ضمان حماية ذوي الإعاقة أثناء الأزمات الأمنية والنزاعات وإعداد آليات للنظر في احتياجاتهم.
- ضمان تمثيل النساء ذوات الإعاقة في المبادرات الأمنية ومبادرات السلام بما في ذلك لجان وقف إطلاق النار لضمان الشمول في صنع القرار والسياسات.
- تدريب الضباط على كيفية التواصل مع ذوي الإعاقة أثناء التحقيقات.

3. الاقتصاد:

أ. الحوكمة المالية والرقابة الاقتصادية:

- عدم المساس ببند الدعم، على أن تكون مسئولية إعادة النظر فيه وتصحيح السياسات الاقتصادية من اختصاص الحكومة المنتخبة، وليس الحكومة الانتقالية.
- تعزيز المنظومة الأمنية لمكافحة التهريب لما له من آثار كارثية على الاقتصاد الكلي والجزئي، مع ملاحقة المتورطين ومنع الإفلات من العقاب.
- تبني سياسات اقتصادية واضحة لمحاربة التضخم والإنفاق الموازي، وضمان الشفافية والمساءلة الكاملتين.
- تشديد الرقابة على الإيرادات السيادية والجهات المسؤولة عن إدارتها، مع ضمان محاسبتها.
- تقييم أداء الأجهزة الرقابية وضمان إصدار تقاريرها السنوية في مواعيدها، ومساءلة الجهات الرقابية عن أي تقصير في كشف الفساد.

ب. إصلاحات القطاع الخاص والقطاع المصرفي

- تبني سياسات اقتصادية واضحة لمحاربة التضخم والإنفاق الموازي مع ضمان الشفافية والمساءلة الكاملتين.
- ضمان استقرار القطاع المصرفي وتحسين أدائه، ووضع سياسات وإجراءات مصرفية فعّالة.
- تفعيل القطاع الخاص، وتعديل القوانين وتحديث اللوائح وتبسيطها.

ج. حوكمة القطاع العام

- الالتزام بالملاك الوظيفي والسياسات المعتمدة لكل جهة ومؤسسة حكومية.

- معالجة الفساد في القطاع العام، بما في ذلك الحصول على المنافع المالية والعينية المفرطة.
- ضمان التوزيع العادل لمشاريع إعادة الإعمار والتنمية على كافة مناطق ليبيا، وإشراك البلديات في تعزيز التنمية المكانية.

د. تمكين النساء اقتصادياً:

- إعداد خطة وطنية لدعم المرأة في القطاع الخاص وإدماجها في القطاع المالي.
- تحديد حصة لا تقل عن 35 بالمائة لضمان تمثيل المرأة في مجالس الإدارة ولجان المؤسسات المالية الرئيسية، وغيرها من مناصب صنع القرار الاقتصادي.
- إنشاء صندوق لدعم المشاركة الاقتصادية للمرأة ودعم رائدات الأعمال والأعمال التجارية النسائية.
- تعزيز مشاركة النساء ذوات الإعاقة من خلال سياسات شاملة تراعي احتياجاتهن وتضمن تكافؤ الفرص في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4. حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية:

أ. حقوق الإنسان:

- تعزيز دور المجتمع الدولي في متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وبالأخص تلك المتعلقة بالمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة.
- حماية المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات في مجال حقوق المرأة والصحفيات من التهديدات والمضايقات، وذلك من خلال آليات قانونية ومؤسسية فعّالة.
- اعتماد مشاريع القوانين المقدمة إلى السلطات التشريعية، بما في ذلك مشروع قانون المجتمع المدني ومشروع قانون حماية المرأة من العنف، وضمان تنفيذها من خلال السلطات المختصة.
- مواجهة العنف عبر الإنترنت ضد النساء، وتوفير آليات حماية ودعم للضحايا والعمل مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لنشر الوعي بآثار هذا العنف على النساء والمجتمع.
- توفير الحماية وتقديم الدعم اللازم لأسر ضحايا الاعتقالات التعسفية والاخفاء القسري.

- إعادة تشكيل المجلس الوطني للحريات وحقوق الإنسان على أسس الاستقلالية والكفاءة والتعددية، بما يضمن تمثيلًا متوازنًا للخبرات القانونية والحقوقية ومشاركة فعّالة للمرأة ومنظمات المجتمع المدني، وتمكينه من ممارسة اختصاصاته الرقابية وفقًا للقانون، في رصد وتوثيق الانتهاكات وإعداد التقارير الدورية، وتنفيذ برامج وطنية للتوعية بحقوق المرأة ومناهضة العنف ضدها بالتعاون مع الإعلام والمجتمع المدني.
- تعزيز وعي النساء بشكل عام، وذوات الإعاقة بشكل خاص، بحقوقهن وتيسير حصولهن على الخدمات.
- توفير الحماية والدعم النفسي–الاجتماعي للناجيات، بما في ذلك توفير مراكز الإيواء وتخصيص ميزانية لتقديم الخدمات والدعم.
- تعزيز وجود الشرطة النسائية في مراكز إنفاذ القانون.

ب .العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية:

- إعداد خطة وطنية شاملة للمصالحة الوطنية وجبر الضرر وإنصاف الضحايا، إلى جانب تعديل قانون العدالة الانتقالية رقم 29 لسنة 2013 لضمان عدم الإفلات من العقاب.
- إشراك النساء في مسارات المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وفي لجان تقصي الحقائق واللجان التابعة لها بنسبة لا تقل عن 35 بالمائة.
- تعزيز الحوار بين النساء وصانعي القرار والمجتمعات المحلية لضمان مشاركة فعالة في المصالحة الوطنية وصنع القرار المتعلق بالسلام.
- إدماج ممثلين عن ذوي الإعاقة في لجان تقصي الحقائق بنسبة لا تقل عن 5 بالمائة، وتضمين التوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المسارات.
- وضع آليات وتنفيذ الخطط وتخصيص ميزانية لعودة النازحين والمهجرين وضمان حمايتهم.
- إنشاء مسار اجتماعي إنساني ضمن المصالحة الوطنية لتعزيز الهوية الليبية وجبر الضرر ومعالجة خطاب الكراهية والتمييز، مع الالتزام بالاتفاقيات الدولية.

5. توصيات شاملة للعملية السياسية التي تُيسّرها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

أ. توصيات بشأن خارطة الطريق السياسية

- إنشاء آلية لتقييم نتائج الحوارات السابقة التي يسّرتها بعثة الأمم المتحدة، مع إشراك المجتمع المدني في عملية التقييم للاستفادة من التجارب السابقة.
- إنشاء آلية واضحة لرصد ومتابعة تنفيذ أي اتفاق سياسي ونتائج العملية السياسية.
- ضمان مساءلة جميع من تولوا مناصب سياسية وتنفيذية عن التزاماتهم، وفرض تدابير وعقوبات على الكيانات أو الأفراد المعرقلين للعملية السياسية.
- الالتزام بخارطة طريق واضحة ذات إطار زمني محدد، والتقيد بالجدول الزمني المعلن.

ب. توصيات بشأن الحوار المُهيكل

- إنشاء آلية للتنسيق بين المسارات المختلفة ودمج مخرجاتها للوصول إلى رؤية سياسية وطنية متكاملة.
- نشر محاضر الجلسات بشفافية وضمان وصول الجمهور إليها.
- ضمان حماية النساء والشباب المشاركين، سواء حضورياً أو عبر المنصات الرقمية.
- إطلاق مسار مستقل ضمن الحوار المُهيكل حول مسودة مشروع الدستور، أو إدراجه كموضوع رئيسي ضمن مسار الحوكمة، مع ضمان توفير الخبرات اللازمة ضمن المجموعة، بما في ذلك النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وجميع المكونات الثقافية.
- إضافة موضوع منفصل ضمن الحوار المُهيكل لمناقشة قضايا الحكم المحلية وضمان دمجها في العملية السياسية.
- دمج منظور حقوق الإنسان في جميع مراحل العملية السياسية، بما في ذلك المجالات الموضوعية للحوار المُهيكل.
- إدراج قضايا الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري ضمن مسار حقوق الإنسان في الحوار المُهيكل.

المستندات المجمعة في هذا الوثيقة:

1. وثيقة المرأة الليبية لبناء السلام وتعزيز دورها في السلم الاجتماعي عام 2015.
2. الخلاصة والتوصيات من الجلسات التشاورية بين القيادات النسائية الليبية من الأحزاب السياسة، المجتمع المدني، حقوقيات، أكاديميات، اعلاميات ومدافعات عن حقوق الإنسان مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، حول المسار السياسي، العسكري، الاقتصادي وحقوق الإنسان أكتوبر 2020.
3. توصيات مع ممثلات المجتمع المدني النسائي ونساء المجلس الأعلى للدولة ونساء مجلس النواب في عام 2024 في طرابلس وبنغازي.
4. رؤية نسائية للإصلاح الأمني وبناء السلام المستدام – مبادرة نحو الاستقرار 2023.
5. تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول ورشة العمل التشاورية: دور المرأة الليبية في المصالحة الوطنية 2022.
6. مخرجات ورشة عمل حول تعزيز مشاركة المرأة الليبية في الانتخابات البرلمانية –هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا، اكتوبر 2023.
7. مخرجات ورشة عمل ورشة عمل حول دور المرأة في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، مايو 2025.
8. التّقرير الموازي للاستعراض الدوري الشامل الرّابع لدولة ليبيا نوفمبر 2025 منظمة التضامن لمناصرة قضايا المرأة مع مجموعة من المنظمات.
9. بيان النساء الليبيات المشاركات في ملتقى الحوار الوطني.